# الإعلام التنموي .. نموذج بديل للتضليل الإعلامي
# دراسة وصفية تحليلية لتغطية علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي 2020 - 2023م

أ. خالد ســـعد عثمان
.صحافي وباحث في المركز السوداني للاتصال التنموي

**مستخلص:**

تُعنى هذه الدراسة العلمية باختبار نموذج في الاعلام التنموي لفهم ومواجهة تأثير التضليل الإعلامي على قضية التنمية الاقتصادية، وتدرس الأسس النظرية التي نشأ عليها النموذج، وذلك من اجل استنباط نموذج محلي معاكس أو بديل لدراسة تأثير المعلومات المضللة على الاقتصاد الوطني. ومن أجل الاحاطة بهذه العلاقة بين النموذج وظاهرة التضليل الإعلامي، تتضمن دراسة حالة مختارة من التغطيات الصحفية الاقتصادية ضمن نطاق يتمثل في وسائل الاعلام المحلي التقليدي والجديد، لملف التعامل بين السودان وصندوق النقد الدولي، وذلك خلال فترة زمنية محددة 2020- 2023م. وتتبع الدراسة منهجا نوعيا لدراسة الظاهرة وتحليلها، وتستخدم الورقة الأسلوب الوصفي من منطلق المشاهدة والمعايشة، لفهم وتحليل وتقويم ودراسة الحالة الراهنة. وتظهر الدراسة أن البرنامج الاقتصادي الذي طرحته حكومة الفترة الانتقالية، كان مختلطا بين الاستجابة جزئيا لهيمنة الصندوق اصلاحاته المنطلقة من فلسفة رأسمالية متوحشة، وبين الاستجابة لمتطلبات الحوجة الوطنية التي كانت على وشك الإنهيار الاقتصادي. وفي فترة الدراسة لم يتحقق حلم دعاة (حشد الموارد الوطنية) لمعالجة الاختلالات الهيكلية، وظل المشروع الوطني العظيم مجرد عنوان ولم يقدم فيه أي شروحات تفصيلية لكيفية تطبيقه دون الفكاك من التمويل الخارجي ودون حد أدنى من التوافق مع الأجندة الغربية الاقتصادية، للوقوف مرة أخرى لمناهضة ذات الأجندة وتفكيكها. وترصد الورقة تعريفات التضليل الإعلامي من مناظير مختلفة بما فيها المحلية، وتتوصل الورقة إلى أن المفاهيم الحديثة للاعلام التنموي لديها الأسس النظرية المتماسكة لمواجهة ظاهرة التضليل الإعلامي في المجال الاقتصادي. وعلى الرغم من النقد الذي توجهه الورقة للنموذج المطروح من قبل عالم الاتصال ويلبير شرام، إلا أنها تتفق في نتائجها مع دور الاعلام في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستقلة. وتؤكد النتائج على وجود معلومات خاطئة في تغطيات الاعلام الوطني للعلاقة بين السودان ومؤسسة صندوق النقد الدولي، وتكشف عن غياب للمعلومات الدقيقة في هذه التغطيات، وتجد ان نماذج اغفلت مدى استجابة السودان لحزمة إصلاحات صندوق النقد الدولي، والطريقة التي تمت بها هذه الاستجابة، لكنها أيضا كانت تغطيات نبهت إلى خطورة الاستجابة الكاملة وتأثيراتها على استقلالية اقتصاد البلاد.

**الكلمات المفتاحية:** التضليل الإعلامي، الاعلام التنموي، النموذج البديل، التغطية الاقتصادية

# The Impact of Media Disinformation and Information on the democratic transition process in Sudan
## A Descriptive Analytical Study on Media Development as an Alternative Model to Media Disinformation in Relation to Sudan's Relationship with the International Monetary Fund 2020-2023

**Khalid Saad Othman, Journalist and Researcher at the Sudanese Center for Developmental Communication.**

**Abstract**

This scientific study seeks to test a model in media development in order to understand and oppose the effect of media distortion on issues regarding the economic development; furthermore it examines the theoretical foundations on which the model is based, in order to derive a local alternative model to study the effect of media disinformation on the national economy. In order to understand the relationship between this model and the phenomenon of media disinformation, the study includes a selected case study of economic press coverage within the scope of the traditional and new local media outlets, pertaining to the interaction between Sudan and the International Monetary Fund, during a specific period of time 2020-2023 AD.The study follows a qualitative approach to study and analyze this phenomenon, and the paper uses a descriptive method based on the observation and coexistence to understand, analyze, evaluate and study the current situation.The study shows that the transitional government's economic program was mixed, partially in response to the IMF's austerity-driven reforms and to also respond to the national demands which were on the brink of economic collapse. During the study period, the dream of the advocates (mobilizing national resources) to address structural imbalances wasn't achieved, and the great national project remained just a title without providing any detailed explanation on implementation methods and without breaking away from external financing and without endorsing any Western economic agendas.The paper surveys definitions of media disinformation from various perspectives, including local ones. The paper concludes that the contemporary concepts of development communication have a coherent theoretical basis to address the phenomenon of

media disinformation in the economic field. Despite the criticism directed at this model proposed by the communications' scientist Wilbur Sherman, it agrees with the role of the media in achieving the goals of independent national development.The results confirm the existence of false information within the national media coverage outlets between Sudan and the International Monetary Fund, and reveals the absence of accurate information within this coverage, it also finds that other models neglected the extent of Sudan's response to the International Monetary Fund's reform package, and the manner in which this response took place, but the coverage alerted the seriousness of the full response and its effects on the country's economy

**Keywords:** disinformation, development communication, alternative model, economic coverage

## مقدمة:

أمام حشد من المحتوى الإعلامي الذي تنتجه وسائل الإعلام الحديثة والتقليدية، برزت ظاهرة التضليل الإعلامي والمعلوماتي، كتحد حقيقي يواجه المجتمعات سواء كانت تلك المنخرطة في المجتمع الرقمي أو التي تعتمد الوسائل التقليدية في الحصول على المعلومات المرتبطة بحياتها، ومن بينها المعلومات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر، إما فورا أو في نهاية المطاف، على «مآزق وخيارات الشخص العادي وتقدم تقريرا عنها»(1)

تنظر هذه الدراسة إلى نموذج في الاعلام التنموي، باعتباره اعلاما فعالا، لفهم ومواجهة تأثير التضليل الإعلامي على قضية التنمية الاقتصادية، وذلك من اجل استنباط نموذج محلي معاكس أو بديل لدراسة تأثير المعلومات المضللة على الاقتصاد الوطني. ومن أجل الاحاطة بهذه العلاقة بين النموذج وظاهرة التضليل الإعلامي، تتضمن دراسة حالات مختارة من التغطيات الصحفية الاقتصادية ضمن نطاق يتمثل في وسائل الاعلام المحلية لملف التعامل بين السودان وصندوق النقد الدولي، وذلك خلال فترة زمانية محددة 2020-2023م. وعلى الرغم من ملاحظة الاتفاق العام على خطورة الاستجابة الكاملة لمقترحات الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي على استقلالية اقتصاد البلاد، تتبع الدراسة الفلسفة التي شكلت المرجعية الاقتصادية»(3) «لاتفاق السودان مع صندوق النقد الدولي في يونيو 2020م»(2)، وما تلاها من تفاهمات الصندوق، ومع مؤسسة البنك الدولي، فيما يتعلق بديون السودان الخارجية(4)، وتستكشف مدى استجابة السودان لهذه الإصلاحات ومعايرتها بالتغطيات الإعلامية لهذه العلاقة. وتستخدم الورقة الأسلوب الوصفي من منطلق المشاهدة والمعايشة، لفهم وتحليل وتقويم ودراسة الحالة الراهنة.(5) ولجمع المعلومات والتحليل، تعتمد الدراسة أدوات، الملاحظة، والمقابلة في حقل الصحافة الاقتصادية، مع الخبراء الاقتصاديين والصحفيين، والوثائق المنشورة، والنظريات العلمية، والمراجع الاكاديمية. وتهدف الدراسة لاعادة فهم نموذج «التنمية الوطنية»(6) لدى عالم الاتصال ويلبير شيرام، للكشف عن مدخل جديد لنموذج اعلامي تنموي ليس

بالضرورة أن يماثل المطروح من ناحية نظرية ونموذجية، ويستخدم في مواجهة ظاهرة المعلومات المضللة في التغطيات الصحفية الاقتصادية. وترصد الدراسة تعريفات التضليل الإعلامي من مناظير مختلفة بما فيها المحلية، وتتناقش مفهوم الاعلام التنموي، وتقوم باقتراح تعريف اجرائي منسجم مع اهداف الدراسة.

## أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من الحاجة الملحة إلى اعلام وطني صادق ودقيق في الشأن الاقتصادي، لمواكبة حالة الاقتصاد المحلي الذي يعاني من مشكلات بنيوية متداخلة مع السياسة والاقتصاد والمجتمع، ورفع حالة الوعي بخطورة المعلومات المضللة على حالة الاقتصاد، كما تبرز الأهمية من إعادة النظر في نماذج الاعلام التنموي كمدخل بديل لتحقيق هذه الغاية، باعتبارها أكثر نماذج الاعلام صلة بقضايا الاقتصاد والتنمية.

## اهداف الدراسة:

1/ تعريف ظاهرة التضليل الإعلامي والمعلوماتي في التغطيات الصحفية بمجال الاقتصاد.

2/ رفع الوعي بثقافة التحقق من المعلومات واهميتها.

3/ تحليل وفهم دوافع الظاهرة ونتائجها المترتبة على الاقتصاد.

4/ تقديم مدخل لنموذج اعلامي يتسق مع البيئة المحلية وخصوصياتها.

## مشكلة الدراسة:

في خلال الفترة الانتقالية التي يشهدها السودان، كثر الحديث عن إمكانية أو حتمية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، للتصدي للأزمة الامالية والنقدية الخانقة في البلاد، وانسحب هذا الجدل على المشهد الإعلامي باعتباره مرآه لأنشطة السياسية والمجتمع، وسادت حالة من غياب المعلومات الدقيقة أو المختلطة، وأحيانا المضللة عن قصد أو دون قصد. ولما كانت قضية مثل علاقة السودان بصندوق النقد الدولي شديدة الحساسية والتأثير على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تسعى الدراسة إلى تحليل وفهم ظاهرة التضليل الإعلامي في هذه القضية، والاجابة على سؤال؛ إلى أي مدى تأثرت هذه التغطيات بالمعلومات المضللة أو الخاطئة أو الناقصة؟ وما هو أثرها على الاقتصاد؟ وهل ثمة إمكانية لمكافحة الظاهرة عبر استنباط نموذج اعلامي بديل؟

## الدراسات السابقة:

وتشير هذه الدراسة، إلى توفر عدد من الدراسات السابقة في مجال التضليل الإعلامي أو الاعلام والتنمية، لكنها لا تناقش بشكل مباشر، منظور أو مشكلة هذه الدراسة ولا تستخدم ذات المنهجية، إلا أن بعض الدراسات ناقشت عناوين لمباحث مشتركة في التضليل الإعلامي أو نموذج الإعلامي التنموي.

تُعد دراسة بعنوان: «بيئة المعلومات المضللة في الفضاء السوداني»(7)، احدث الدراسات المحلية التي توفرت للباحث، وقدمت تعريفات لمصطلح المعلومات المضللة، واتبعت منهجا نوعيا لتقييم المعلومات المضللة، وتحليل ما يصاحب المعلومات المضللة من تفاعل، واجراء مقابلات مع الخبراء وأصحاب المصلحة، وناقشت الدراسة موضوع المعلومات المضللة من مناظير سياسية وأمنية وأيدولوجية، لكنها لم تتعرض لقضية الاقتصاد بشكل خاص، ولم تتناول التغطيات المتعلقة بملف العلاقة بين السودان وصندوق النقد الدولي. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة عدد من الأدوات والوسائل التي يستخدمها صانعو المعلومات المضللة، ووجدت أنها

تنحصر في الآتي: فبركة الصور، ومقاطع الفيديو، واستخدام وسائط قديمة، وفبركة الوثائق، ونشر الأخبار القديمة، والسلوك الزائف المنسق، والوسوم المضللة. وكذلك، وجدت الدراسة أن ثمة تدخلات من بعض القوى الإقليمية في الفضاء الرقمي السوداني، مستهدفة شخصيات وقضايا بعينها متعلقة بمصالحها في السودان.

علاوة على ذلك، كشفت الدراسة عن أسباب صنع المعلومات المضللة، من بينها أسباب تتعلق بتلميع شخصيات أو مؤسسات بعينها فيما يُعرف بـ (غسيل السمعة).

بينما تتضمن دراسة «مكافحة التضليل الإعلامي في العالم العربي»(8) ثلاثة فصول حول ماهية الأخبار المغلوطة، وعرض حالة الأخبار المغلوطة في العالم العربي خلال جائحة كوفيد 19 حتى أغسطس 2020، إضافة لأهم الطرق المستخدمة في المنطقة لمواجهة هذه الأخبار، ونناقش فعاليتها وتحدياتها واعتمدت في صياغتها على المسح السريع لآراء229 صحفيًا عربيًا، من خلال المنشورات والأسئلة الاستقصائية التي تطرحها عليهم عبر(فيسبوك)، ودعت لبناء شبكة إقليمية لمدققي الأخبار والمعلومات سواء في الصحافة المكتوبة أو المرئية، وأوصت بدعم تخصصية كوادر الصحافة العلمية، وتوسعة وتطوير طرق تدريس مادة التربية الإعلامية، وتشجيع المبادرات المستقلة لتحقيق الأخبار. وتبحث الدراسة الصادرة في كتاب بعنوان: ـ»البحث عن الحقيقة في كومة الأخبار الكاذبة»(9)، في التحقق من المحتوى في التجربة العربية وتحديدا في شبكات الاتصال الاجتماعي، والتحديات التي تواجه هذه العملية، ووضع آليات تتعامل معه بكيفية التحقق من صحة هذه المحتوى، وشارك في تأليف الدراسة، صحفيون وباحثون معظمهم من العالم العربي، وبالتالي اعتمد منهج وصفي بأداة المقابلة والمسح. ولم يتطرق الباحثون إلى الدوافع لانتشار الاخبار الكاذبة، أو تأثيرها في التغطيات الاقتصادية، وكانت أكثر عمومية في هذا الصدد، من أجل الوصول لنتائج تتعلق بكيفية اخضاع المعلومات في شبكات التواصل للمراجعة الصحفية عبر أدوات التكنولوجيا التي توفرها خدمات قوقل أو عبر معايير مهنية مثل الدقة والتوازن. وعلى صعيد الدراسات التي اهتمت بالنموذج الإعلامي التنموي، نشير إلى دراسة عن «الإعلام والتنمية- نموذج مقترح للاتصال التنموي في الإطار العربي الافريقي»(10) الصادرة في العام، وهي دراسة تناولت نظرية اتصالية مركزية محورها البيئة العربية الإفريقية، وحاولت أن تجد حلا لمشكلة غياب البعد العربي في الدراسات الإفريقية حول الاتصال والتنمية، وذلك بالنظر إلى المحيط الإفريقي – العربي على أنه مكون من جميع البلدان التي هي أعضاء في الجامعة العربية أو ينتمون إلى القارة الإفريقية أو إلى إقليم افريقي ويشتركون في تجارب اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وتاريخية متشابهة، ولذا على هذه البلدان اتخاذ نموذج اتصالي تنموي مشترك.

أما دراسة البنك الدولي الصادرة باللغة الإنجليزية بعنوان: «الإعلام التنموي..ما القصة»(11) التي تناولت في مجموعة دراسات دور الاعلام في التنمية واتجاهات توسيع دور الاعلام في التنمية ونماذج الوسائل الحديثة لإنتاج المحتوى وتوزيعه، فقد تبلورت مشكلتها في تنامي تكنولوجيا الاتصال الحديث ومدى استفادة الدول من هذه التكنولوجيا في التنمية، في مجالات مثل التعددية والاقتصاد والبنية التحتية للاتصالات والتجارة، كما ناقشت الدراسات تأثير نماذج رقمنة المحتوى الحديثة، والوفرة المتزايدة باستمرار على قلب النظام الموجود مسبقاً للأسواق وتحدي الطبيعة التقليدية لتوزيع المحتوى من أعلى إلى أسفل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن هذا المزيج يغير طبيعة الاختيار من «عند العرض» إلى «عند الطلب» ومن «جماعي» إلى

«مصمم بشكل فردي» ومن «تم إنشاء شركة» إلى « أنشأه المستخدم.» ورأت أن التوسع في هذه الاتجاهات الجديدة يمثل تحديات معطلة للفاعلين التقليديين لأنها تغير العلاقات في سلسلة القيمة التقليدية وتعيد توزيع القوة داخلها في البلدان المتقدمة والنامية، وناقشت الدراسات بشكل مباشر دور الاتصال في التنمية بمنظور البنى التحتية والوسائل الإعلامية لكنها اقتصرت على نماذج تكنولوجيا الاتصال الحديثة في التنمية. وفيما يخص دراسة «الإعلام التنموي في الوطن العربي»(12)، فقد بحثت في المشكلات التي يواجهها الإعلام التنموي في الدول العربية، وكيفية التغلب على هذه التحديات من منطلق نموذج ولبر شرام في التنمية الوطنية، وقدمت تعريفات لفهم مصطلح الإعلام التنموي، وحددت مشكلات التنمية في المنطقة العربية، وخصصت فصلا للتنمية المستدامة ووجهات النظر حولها، ورغم أن الدراسة قدمت رؤية لنموذج مستقبلي في الإعلام التنموي العربي وناقشت التجربة المصرية والفلسطينية، إلا أن الدراسة لم تناقش النموذج من مفهوم اتصالي أشمل وإنما ركزت على الوسائل، ولم تطرح محفزات يمكن استخدامها في تحقيق أهداف الإعلام التنموي، لكنها في المقابل كشفت عن الثغرات الأساسية في مشروعات الاستدامة التنموية في الدول العربية، ما يساعد الباحث في فهم احتياجات الاستدامة عند طرح نموذج اتصالي تنموي.

## مفاهيم نظرية في السياق الخارجي والمحلي:

### التضليل الإعلامي:

تتعدد مفاهيم التضليل الإعلامي، بل أن المصطلح نفسه يتغير حسب المفهوم، إذ تطلق عليه مصطلحات مثل (الأخبار الكاذبة)، (المعلومات المضللة)، (الأخبار الزائفة)، وغيرها من المصطلحات. وترى منظمة التربية والعلوم والثقافة –اليونسكو- ضرورة بين مصطلحات ثلاثة، هي: «المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة والمعلومات الضارة، ويستند التمييز بين المصطلحات الثلاثة إلى مقصد الناشر ونيته. وهنالك تعريف أيضا يقول: «الانتقائية المتحيزة، أو التلاعب بالمعلومات، أو تكرار المعلومات الخاطئة، أو التناول بقدر قليل من المعلومات، أو إغراق الجمهور بالمعلومات»(13)

في السودان، ظهر مفهوم (التضليل الإعلامي) استجابة للنقاشات بين المهنيين الإعلاميين منذ وقت مبكر(14)وتم التعامل معه ضمن مصطلحات أخرى كالآتي(16)

التضليل الإعلامى : معلومات كاذبة تمّ إنشاؤها عمداً لإيذاء شخص أو مجموعة اجتماعية أو منظمة أو بلد.

التقصير الإعلامى: ( معلومات مُضللة ) (معلومات خاطئة)، ولكن، لم يتم إنشاؤها بغرض التسبُّب فى ضرر.

التحامل الإعلامى: معلومات مبنية على الواقع، تُستخدم لإلحاق الأذى بشخص أو مجموعة اجتماعية أو منظمة أو بلد. ومقابلها فى اللغة الإنجليزية(17)

Dis- information: Information that is false and deliberately created to harm a person, social group, organisation or country

Mis- information: Information that is false but not created with the intention of causing harm.

Mal- information: Information that is based on reality, used to inflict harm on a person, social group, organization or country.(18)

وفي ذات السياق المحلي، يعرف مصطلح التضليل الإعلامي بأنه: «المعلومات المضللة، لحمل الناس على تبني موقف سياسي معين، أو للترويج لشخصية سياسية بعينها، أو للعمل على تشويه سمعة شخصية سياسية أخرى»(19) ومن خلال فهم هذه المفاهيم، تقترح الدراسة أن يشمل مفهوم للتضليل الإعلامي ( المعلومات المنشورة لجمهور دون التحقق من مصداقيتها، أو لغياب المعلومات الكافية، أو من أجل دوافع سياسية، أو أيدولوجية معارضة لتأثيرات المعلومات الدقيقة، أو لعدم فهم واستيعاب المعلومات من محررها نفسه قبل ارسالها إلى الجمهور).

## الإعلام التنموي:

تورد الكثير من المراجع العلمية والتجارب العملية تعريفات تحمل وجهات نظر مختلفة لمفهوم الاعلام التنموي كوسيلة من وسائل الاتصال التنموي، وغالبا ما تعرف المراجع المعتمدة أكاديميا في كثير من كليات الإعلام الاتصال نفسه بأنه: «تبادل الأفكار والمعلومات والمعاني بين طرفين أو أكثر وفق منظومة من الصور والكلمات والرموز والاشارات»(19) وبالنسبة لمصطلح الاعلام التنموي، توجد عدد من التعريفات من حيث المضامين والأهداف والوظائف وتأثيراتها، وبالتالي فإن إيجاد تعريفا شاملا واحدا يصبح أمرا صعبا ونتيجة منطقية لأن العلم نفسه «أب/أم العلوم»، باعتباره الأساس النظري والعملي الذي تبنى عليه بقية العلوم الإنسانية، فضلا عن تقاطع المفهوم في كثير من نظرياته ودراساته مع علوم أخرى. ويُعد الاعلام التنموي أرقى مستوى بلغة الاعلام في تطوره التاريخي، و تتحدد تلك المستويات «حسب الابعاد التي يتخذها الإعلام، كالأيدولوجي، والوصفي، والاجتماعي، والديني، والتربوي، والاقتصادي، وهلم جرا»(20) ويعكس التعريف السابق أهمية دور الاعلام التنموي في المجال الاقتصادي ضمن مجالات أخرى هادفة إلى تحقيق التنمية. ولأهمية دور الاعلام التنموي في مشاركة المجتمع في المعرفة الاقتصادية التنموية، تشير آمال عوض الحسن في كتابها (الاتصال التنموي الريفي) إلى تعريف الاعلام التنموي باعتباره: «مجموعة من البرامج المخططة التي تعتمد المشاركة في كافة مراحلها وهي موجه إلى جمهور معين في نسق اجتماعي معين وذلك بهدف المعرفة العامة لدى الجمهور المعين»(21) ويصف المرحوم حسان سعد الدين(22) مؤسس أول إدارة للاعلام التنموي في السودان، هذا المجال بأنه تخصصا مستقلا من الاعلام التقليدي، ومعني بقضايا التنمية من منظور المشروعات الاقتصادية الكبيرة. وتتبنى الدراسة تعريفا للاعلام التنموي بأنه: (المشاركة في خدمة عملية التنمية بتبادل الرسائل المعلوماتية الدقيقة والمفهومة بين طرفين أو أكثر وفق منظومة من الأشكال الصورية واللغوية والإشارات)، ويعرف اجرائيا بأنه: (مشاركة وسائل الاعلام المحلية الجديدة والتقليدية في كشف المعلومات المضللة، وتغطية المعلومات الدقيقة والصحيحة، حول ملف علاقة السودان بصندوق النقد الدولي، من أجل خدمة التنمية). وتسمح هذه التعريفات في فهم صلاحية نماذج الاعلام التنموي في تحليل ومكافحة ظاهرة التضليل الإعلامي، كما تتيح الفرصة لجهود بحثية وتجارب عملية.

## التغطية الاقتصادية:

يُقصد بالتغطية الاقتصادية في هذه الدراسة، الرسائل الإعلامية في مختلف الوسائل الإعلامية المحلية التي تتضمن معلومات حول علاقة السودان بصندوق النقد الدولي في خلال الفترة الزمنية المحددة من العام 2020 -2022. والتغطية الاقتصادية كما يرى سمير خضر مدير إدارة الاخبار السابق في قنوات الجزيرة

وسكاي نيوز العربية: « يقوم بها الصحفي الاقتصادي المحترف الذي ينبه الناس العاديين ويبلغهم بمثل هذه القضايا المثيرة للاهتمام شخصيا، مثل فقدان الوظائف والفرص وارتفاع التكاليف الطبية وانخفاض أسعار المساكن ونقص الغذاء والعوامل التي تؤثر على الدخل والرواتب»(23) وفي كتاب الاعلام والاقتصاد الصادر عن وكالة الانباء الكويتية (كونا)، تعرف التغطية الاقتصادية بأنها: «لاتقوم بوظيفة ناقل الاخبار فحسب، وانما التحليل الاقتصادي والمعونة في صنع القرار الاقتصادي، لذا فإن الاعلام الاقتصادي يعني المشاركة»(24) ويستند التعريف السابق على فلسفة اقتصاديات السوق الحر، والتي من شأنها أيضا أن تجعل المؤسسات الإعلامية متحررة من قيود الدولة في تأسيسها أو تمويلها، لكنه يفرض عليها قيود مهنية كالدقة والمصداقية في تقديم المعلومات وعدم تضليل الجمهور، مع أن وجهة النظر هذه خضعت للنقد أيضا «بعض الغايات الايدولوجية للافكار الاقتصادية تدعي الحيادية والنزاهة(25)، بينما في الواقع «تبدو الأصعدة السياسية والاقتصادية مستقلة في عهد الرأسمالية، لأن قوة الاكراه كافية، لكن الاقتصاد والسياسة يتم التأثير عليهما بأساليب مختلفة»(26)

في السياق المحلي، تشير أدبيات الصحافة الاقتصادية في السودان إلى تغطية القضايا الاقتصادية بالاشكال التحريرة المختلفة سواء كان خبرا أو تقريرا او حوارا مع الشخصيات ذات الصلة بموضوع التغطية، ونادرا أن يكون التحليل الاقتصادي بمفهومه العلمي حاضرا في الصحافة الاقتصادية، ولكنه يظهر في أعمدة كتاب الرأي والمقالات، وليس بالضرورة أن يكون كاتبها متخصصا في الاقتصاد أو الإعلام الاقتصادي التنموي. ويقول أنور شمبال: «على الرغم من أهمية النشاط الاقتصادي في حياة المجتمع وأهمية توفير المعلومة حوله إلا أن الصحافة السودانية لم تعره اهتماما كبيرا وظلت تتعامل معه وفقا للأحداث الكبيرة التي تقع فقط، وغاب الجانب التوعوي والتحريضي للإنتاج»(27) ويتضح من التعريف السابق، العلاقة المترابطة بين الاعلام التنموي في نماذجه العلمية الداعية للتعليم والمشاركة، وتشجيع الجمهور، نحو اهداف التنمية، وبين التغطية الاقتصادية التوعوية والمحرضة للإنتاج.

## اتفاق السودان مع صندوق النقد الدولي:

سادت حالة من الالتباس في الشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الفترة بين 2023-2020م، وكثر الحديث في وسائل الاعلام بمختلف تقنياتها عن رفض أو حتمية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للتصدي لإنقاذ البلاد من ازمتها الاقتصادية الطاحنة التي كانت إحدى الأسباب الرئيسية في انتفاضة ديسمبر التي أطاحت بحكم الرئيس عمر البشير من سلطة استمرت لأكثر من ثلاثين عاما، وذلك نتيجة حتمية لـ» الاختناق التمويلي الناتج عن العزلة السياسية والحصار الاقتصادي»(28) وتصاعدت في وسائل الاعلام التغطيات الداعية إلى خطة انقاذ اقتصادية، قادرة على اخراج الدولة من مأزقها وتفادي الانهيار الكامل الذي كانت مؤشراته تتضح بالنسبة لخبراء الاقتصاد، لكن الجدل في وسائل الاعلام استمر بين الذين يدعون إلى إيجاد اتفاق مع صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي، وبين المحذرين لخطوة من هذا القبيل تمثل انحرفا خطيرا في الاستقلالية الوطنية، وارتماء على طاولة الاملاءات الخارجية التي تهدف إلى اخضاع البلاد لنهج النيوليبرالية المطلقة، و»الركوع لمثل هذه المؤسسات»(29) وفي خضم هذا الجدل الاعلامي، طلبت الحكومة الانتقالية التي شغل الدكتور عبد الله حمدوك منصب رئيس الوزراء فيها، «برنامجا مراقبا

من قبل موظفي صندوق النقد الدوليIMF-SMP في يونيو 2020، من أجل أن يدعم هذا البرنامج الحكومة الانتقالية لتخطيط اصلاحات اقتصادية شاملة ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الخنق والأزمات؛ «تضمن هذا البرنامج اصلاح مالي ونقدي لإعادة التوازن للاقتصاد الكلي وبرنامج حماية اجتماعية للقطاعات المتضررة من الوضع الاقتصادي واعتمدت الحكومة الانتقالية ورقة لمحاربة الفقر وأعدت برنامج ثلاثي للتنمية المستدامة»(30) ومن أجل الإحاطة بالمفاهيم النظرية التي تأسس عليها البرنامج نفسه، نظرت الدراسة الحالية في رؤية «الدولة التنموية الديموقراطية»(31)، وهي الاطار المفاهيمي الذي تأسس عليه البرنامج الاقتصادي لحكومة الفترة الانتقالية في الفترة الزمنية للدراسة، حيث تدعو هذه الرؤية إلى اتباع نهج البديل التنموي الذي يقوم على الركائز التالية: دور أساسي للدولة في احداث تحفيز قوى التنمية، ورفع القدرات التكنولوجية، ومركزية الفائض الاقتصادي، وتراكم رأس المال الوطني، والمشاركة الفعلية لكل الكيانات الاجتماعية، واشتراط الانفتاح الخارجي بضوابط تضع الأولوية لبناء قواعد راسخة للقطاعات الإنتاجية وعلى صدارتها الإنتاج الزراعي والتحويلي، و»التمييز في علاقات السودان الخارجية بين ما هو عالمي، وإقليمي، وما هو عربي وإفريقي باعتبار أن الأسواق المشتركة في عالم اليوم تقوم بعلميات التنمية إلى الأمام»(32) وتظهر من هذه الفلسفة عدم اتفاق مع الفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، وهي رؤية ناقدة أيضا لمسودة اجماع واشنطن عام 1989م، لتكون علاجا ووصفا من عشرة بنود للدول الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية وإدارية واقتصادية ودعوة البنك الدولي وصندوق النقد لبني هذه البنود. ورؤية الدولة التنموية المستقلة، ظهرت في أدبيات المنظرين والكتاب السودانيين في كثير من الكتب والمراجع في مجال نقد (برادايم الاستعمار)، ابرزها دراسة الباحث السوداني الدكتور علي محمد عثمان العراقي «مقاربات في فلسفة التنمية – تأسيس نموذج وطني بالتركيز على حالة السودان»(33)، والتي دعت إلى (مساومة تاريخية» كواحدة من الحلول الجريئة لقضايا التفاوت والغبن التنّموي الذي يسود مستويات الحكم المختلفة، ويشمل ذلك القوى السياسية والمكونات الاجتماعية المختلفة. ويدرس الكاتب حالة الاقتصاد السوداني طيلة فترات ما بعد الاستعمار، ويرى ضرورة إعادة النظر في الفكر السائد والمتماهي مع أفكار المؤسسات الدولية التي تدعو إلى إصلاحات هيكلية في بنية الاقتصاد، ويرى بأن الاقتصاد السوداني لم يشهد نموًا مستقرًا خلال سبعة عقود إلا في بضع سنوات، وبالتالي هو يحتاج «تأسيس جديد لا إصلاحات»(34) ويشار في هذه الخصوص إلى تجربة كوبا والصين ودولا أخرى تصدت إلى سياسات صندوق النقد الدولي عبر ممارسة سياسة الانغلاق الاقتصادي والاعتماد على مواردها الذاتية في التنمية الاقتصادية، و بالنسبة للسودان «تقنين مبدأ النظرية الإسلامية التكافلية الاقتصادية التي قوامها الاكتفاء الذاتي»(35) وبالنسبة لرئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، فإن عملية التنمية «يجب أن تفهم من مقاربة تجارب التنمية العملية في اطار التجربة المعاشرة لأنه يتيح الخروج من حيز التعامل مع السياسة والفكر التنموي من الناحية التجريدية، المتعالية إلى تجربة عملية تمت ممارستها، بغض النظر عن شكل التركيب النظري»(36) يؤكد حمدوك «صعوبة الانحراف من روشتة البنك الدولي رغم كونها تؤدي إلى انهيار في مؤسسات الدولة والتبعات الحادة من الفقر وزيادة معدلاته والبطالة وزيادة مديونية العالم الثالث، ويشير الى تجربة جنوب افريقيا التي طبقت هذه الروشتة»(37)

برزت تجارب ناجحة ما يسميه حمدوك بـ»المزج الواعي»(38) ما بين اقتصاد السوق والدولة، والقطاع الخاص والدولة private sector and state وسادت روح البراغماتية بشكل كبير على حساب روح الايدولوجيا وقد تم التخلص من الايدولوجيا المعرفة بالالف واللام، كما شهدت هذه الفترة حركة المجتمع المدني العالمي، وحركات الاحتجاجات ضد العولمة والثورة المعلوماتية وتحول العالم إلى قرية والتطور الضخم في التمدين، أو الطابع الحضري، بالإضافة إلى بروز وتعاظم دور منظمات الأمم المتحدة، والاجماع الدولي حول البحث عن اطار تنموي developmental framework يكون مستساغا ويهتم باستيعاب قضايا كبيرة تمت التغطية عليها في السابق.(39) وحول قضية الشراكة والتمويل الخارجي، «هي منطقة معقدة جدا، فإن الممول مهما كان محسنا ولطيفا وقلبه على شعوب العالم، أو من نوع آخر، فهو بالتأكيد يسعى إلى مصلحته، لا مصلحتنا، ولن يقدم مصلحتنا على مصلحته، مهما كانت نواياه حسن، والأمر يعود على طريقتنا التي نعالج بها»(40)

«تظل السمة العامة للتجربة السودانية هي غياب المشروع القومي الذي يتوحد حوله الجميع من أجل أن تكون التنمية مشروعا مهيمنا يتفق عليه الجميع بغض النظر عن الايدولوجيات أو من يتولى الحكم»(41)

يرى حمدوك، «ان الأمر المؤرق تنمويا هو العلاقة بين الدولة والسوق، ويتساءل أين يتموضع التوازن بين هذين القطبين؟ ويقول هناك شبه اجماع بالذات في القطاع المجتمعي على تمويل التعليم الأولي والرعاية الصحية الأولية، وهي مقاربة حد ادنى وليس بوسعها تحقيق التنمية، ولتحقيق التنمية يجب رفع سقف المقاربة ونستوعب أن كل تجارب الدول الناجحة في كسر حلقة التخلف التنموي مرت عبر تطوير الموارد البشرية، وأن(القيادة الرؤيوية) والمشروع الوطني والتنمية البشرية عامل حاسم، مشيرا إلى تجربة كوريا في تطوير التعليم الجامعي والاساسي، فلابد من تمويل التعليم هذا القطاع، ويمكن رؤية القفزة التي حققتها كوريا في هذا المجال والذي اتسم أيضا بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص»(42)ويشير حمدوك إلى أهمية دور الدولة وما يسميه بـ(الحاجة إلى نشاط فعال للدولة اقتصاديا)، «أي أن يتوفر التوجه إلى بناء قدرات الدولة فمن اجل انهاء الفقر نحتاج إلى معدلات عالية جدا من النمو المستدام لعقود من الزمن، كما من المهم رقابة المجتمع المدني ومنظماته والصحافة على القطاع العام وعلى الدولة، وضرورة الاهتمام بهذا القطاع وتحفيزه وخلق المناخ الملائم لازدهاره»(43)

ما عرض سابقا، يمهد لفهم الاتفاق الذي ابرمته الحكومة الانتقالية مع صندوق النقد الدولي، وتحليل التغطية الإعلامية المحلية لهذه الخطوة.وتظهر الدراسة أن البرنامج الاقتصادي الذي طرحته حكومة الفترة الانتقالية، كان مختلطا بين الاستجابة جزئيا لهيمنة الصندوق اصلاحاته المنطلقة من فلسفة رأسمالية متوحشة، وبين الاستجابة لمتطلبات الحوجة الوطنية التي كانت على وشك الإنهيار الاقتصادي، لأن «الخط المنخفض والمؤدي إلى الإنهيار بدأ منذ العام ٢٠١٣ ووصل ذروته العام ٢٠١٩»(44) وفي فترة الدراسة لم يتحقق حلم دعاة (حشد الموارد الوطنية) لمعالجة الاختلالات الهيكلية، وظل المشروع الوطني العظيم مجرد عنوان ولم يقدم فيه أي شروحات تفصيلية لكيفية تطبيقه دون دعم خارجي ودون الفكاك من التمويل الخارجي ودون حد أدنى من التوافق مع الأجندة الاستعمارية الاقتصادية من أجل الوقوف مرة أخرى

لمناهضة ذات الأجندة وتفكيكها.

وفي يونيو 2020 طلبت الحكومة الانتقالية برنامجا مراقبا من قبل موظفي صندوق النقد الدولي IMF-SMP. ، وذلك لتحقيق الأهداف المتمثلة في:

1.معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية.

2.وضع الأساس للنمو الشامل للجميع.

3.الترسيخ لمنهج متكامل لبناء السياسات العامة.

ويوضح الشكل التالى سياسات الاتفاق(45)

## السياسات التي قام عليها برنامج ال SMP

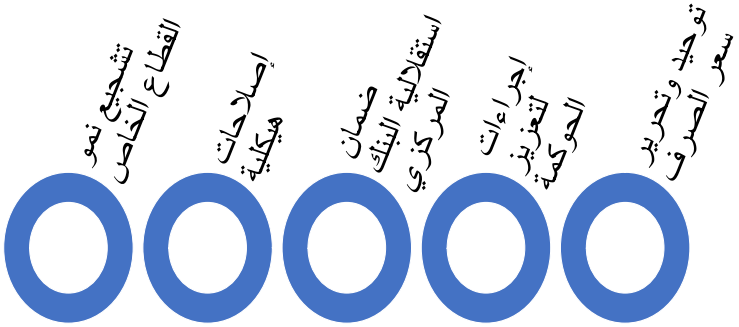


والواقع ان هذا البرنامج لم تنفذ منه إلا المحاور التالية:

- سياسات سعر الصرف

i. في فبراير من العام 2021 تم اعلان سياسة سعر الصرف المرن المدار وذلك بهدف إزالة التشوهات في سوق النقد الأجنبي واستقطاب وجذب الموارد للنظام المصرفي والمالي.

ii. إلغاء الدولار الجمركي المستخدم في تقييم السلع المستوردة وذلك في يونيو 2021

- اصلاح نظام الدعم السلعي (الخبز والمحروقات فقط).(46)

ولا يشمل هذا البرنامج القطاع غير الرسمي الذي يمثل في السودان «حوالي 65٪ من القوى العاملة حسب منظمة العمل الدولية(47)وكان برنامج الإصلاح الاقتصادي لحكومة الفترة الانتقالية هو الممهد لطريق الخروج من مأزق الديون الخارجية:

يوضح الشكل التالى الدين الخارجى للسودان(48)

## الدين الخارجي للسودان

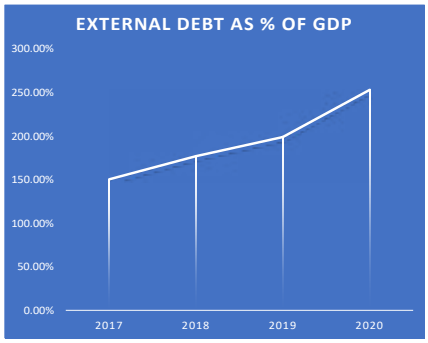


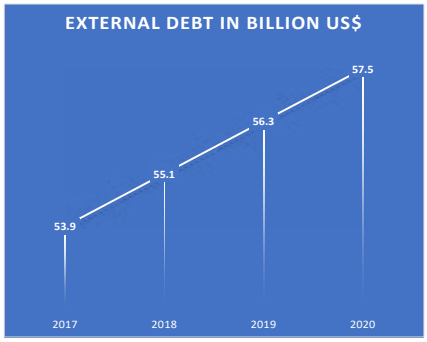


«السودان بلد مثقل بالديون. وبلغ رصيد الديون الخارجية للسودان حوالي 70مليار دولار منها 57.7 مليار دولار لمجموعة نادي باريس والباقي عبارة عن ديون ومتأخرات للصناديق الإقليمية والدائنين التجاريين ويشكل الدين الخارجي حوالي 253.1% من إجمالي الناتج المحلي»(49)

### وجهات نظر الخبراء حول التغطية الاعلامية:

يرى الخبراء الاقتصاديين أو المشتغلين في الصحافة إلى أن تغطية وسائل الإعلام السودانية ما كانت متوازنة، وأن التغطية تصب في صالح فوائد التعامل مع صندوق النقد الدولي، دون اظهار السلبيات مع اسقاطها على حالة الاقتصاد الوطني، «فالمدافعون يقولون إن فشل المفاوضات قد يؤدّي الى السناريو اللبناني، حيث عجزت الدولة عن سداد ديونها الخارجية، فيما ينبّه منتقدوه أنّ مواصلة الانبطاح لإملاءات صندوق النقد سيؤدّي إلى السيناريو اليوناني وما أفرزه من فقر وبطالة»(50)

كما واجهت التغطية «إشكالية كبيرة تتعلق بغياب الإحصاءات وكفايتة المعلومات لوسائل الاعلام أو يتم استغلال المعلومات من الجهات الحاكمة كما كان يحدث أثناء فترة حكومة الرئيس المعزول عمر البشير، بينما الأحزاب تقدم المعلومات التي ترفع قدرها لدى المواطنين وحسب توجهاتها السياسية، مع غياب المصادر الأخرى لاستقاء المعلومة الصحيحة»(51)

غياب المعلومات من مصادر مختلفة كانت سمة بارزة في التغطية الإعلامية لهذا الملف، و» كانت هي أساس الخطأ الإعلامي عن قصد أو سوء تقدير أو نتيجة للتركيبة الشخصية للمسؤول الاقتصادي الذي تمنعه من الإدلاء بالمعلومات بإعتباره غير مهمة أو هي مسببة للمشكلات»(52)

كذلك «هنالك ضعف عام لايمكن التغافل عنه وسط المجتمع الصحفي في الحصول على المعلومات بأساليب مهنية عديدة مثل الاستفزاز أو اللطف أو غيرها من الأدوات المستخدمة في علاقة الصحفي بمصادره»(53) وأيضا «لأن التغطية كانت من طرف واحد هو الجانب الحكومي الرسمي في غالبيتها وتدفق المعلومات من طرف واحد في معظمها ولم تبذل وسائل الإعلام جهدا في هذا الجانب واكتفت بالبيانات

والتصريحات، وذلك لغياب صحفيين متخصصين»(54)

وفي سياق فهم التغطية الإعلامية، فقد شملت «إخفاء للحقائق عن الجمهور أو تحريف لها، لتوجيه الرأى العام نحو أهداف معينة بعيدة عن المصلحة العامة»(55)، واتسمت التغطية بـ»ثقافة الاعلام السياسي وليس التنموي الاقتصادي المتخصص»(56) ويمكن وصف التغطية الإعلامية بأنها «مرتبكة لغياب المعلومات ومحاولة وسائل الاعلام اللحاق بالاحداث دون الوصول إلى معلومات دقيقة»(57) وبالتالي تأثرت التغطية «بالوضع السياسي الراهن ما أدى إلى عدم توازن في تناول هذا الملف المهم ذو الابعاد المتعلقة بالمواطن والوطن وليس الكيان او الجهة، وتبعثر عند الاعلاميين واصبح ملفا يخضع للعملية السياسية ما بين مؤيد ومعارض اختفت فيه ملامح الاهمية الخاصة بالوطن ومدى الاستفادة من البرنامج الاقتصادي»(58)

## النماذج والمناقشة:

نموذج (١)(٥٩)

نموذج (٢)(٦٠)

نموذج (٣)(٦١)

نموذج (٤)(٦٢)

نموذج (٥)(٦٣)

نموذج (٦)(٦٤)

لم ترصد التغطية الصحفية أن البرنامج الاقتصادي الذي كان مراقبا من صندوق النقد لم يشمل: خفض انفاق الحكومة على الفصل الأول (الرواتب)، رفع الدعم عن الكهرباء بالكامل، قسمة الولايات.

بينما ركزت النماذج السابقة على أن الاتفاق مع الصندوق، انتقل إلى المرحلة الأساسية شمل تنفيذ الإجراءات التالية: رفع الدعم عن الخبز ( لم تكن الاكثر كلفة)، تحرير المحروقات بالكامل ببرنامج متدرج (نظام السعرين)، تحرير سعر الصرف بالكامل ببرنامج متدرج (التعويم الموجه، محفظة بنك السودان).

لم تتضح في التغطية أن فلسفة هذا البرنامج، هو خطة مؤقتة طارئة واسعافية لمسألتين في غاية التأثير على الاقتصاد السوداني: فك العزلة الاقتصادية، وحلحلة الديون الخارجية وفوائدها.

لكن التغطيات اللاحقة أشارت إلى أن المسألتينن تعثر تحقيقهما بعد اكتوبر ٢٠٢١م، وبالتالي لا يمكن القول إن البرنامج الذي كان سائدا سوف يستمر من دون قضيتين تمثلان جوهر المشروع، وبالتالي فإنه من غير الصحيح أن نعتمد استجابة كاملة لروشتة صندوق النقد الدولي عبر البرنامج الذي نفذته الحكومة الانتقالية خلال الفترة الزمنية للدراسة.

وتضمن اتفاق «حكومة السودان مع البنك الدولي»[1] انسياب تمويلات بقيمة 2.7 مليار دولار، مع حزمة دعم اجتماعي بقيمة 820 مليون دولار تنفذ من خلال برنامج دعم الأسر (ثمرات) على مدى ثلاثة أعوام تتضمن منح الفرد في الأسرة مبلغ 5 دولار شهرياً.

غير أن الملاحظة الأساسية في الفرق بين البرنامج المصري والسوداني في العلاقة مع صندوق النقد الدولي «أن الأخير يتضمن التحويلات النقدية فقط، في حين أن الأول يتضمن تدعيم القدرات المؤسسية مثل التدريب، وتقديم المساندات الفنية كعمليات التسويق وشراء مدخلات الإنتاج بالجملة، والشمول المالي»(65)

وواجه تنفيذ برنامج (ثمرات) الممول من البنك الدولي العديد من التحديات ابرزها التغطيات الإعلامية أبرزها «كان التركيز على الرسالة السياسية والتزامات الدفعيات ولم تكن متسقة مع الرسالة التنموية للبرنامج(66)

ويشار إلى أن البرنامج تعرض لكثير من النقد، واثارة الشكوك حوله، ومع أن البرنامج كان مأمولا منه تحقيق أهداف تنموية مثل الحماية الاجتماعية والمساهمة في استقرار سعر الصرف وتخفيف الصدمات الناتجة من الإجراءات الاقتصادية القاسية، إلا أنه واجه تغطيات إعلامية تشكك في طريقة طرق تنفيذه، وحجم الأموال الذي لا يتناسب مع تقديرات الحوجة الاجتماعية الكبيرة.

الخبير الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد بجامعة المشرق، عصام الزين، في حديث لصحيفة التيار، 24 فبراير 2022، قال إن المبالغ المخصصة لدعم الفقراء في إطار برنامج دعم الأسرة لم تكن كافية لاحتياجاتهم.

وفي المقابل، يُعتقد أن البرنامج لم ينظر إليه إعلاميا باتساق تنموي، ويعزو ذلك إلى «عدم تخصصية الصحفيين، والارث القديم من أساليب إدارة الدفعيات في بعض المناطق الشعبية، وجهات ليست لها مصلحة في البرنامج، فضلا عن عدم الاهتمام الإعلامي بالصحافة التنموية، والتي تضبط الوسائط الالكترونية، غير مفعلة الا للجرائم الجنائية الكبيرة ولا تهتم مثل قضايا التنمية والحملات التضليلية للبرامج الاقتصادية»(67)

والبرنامج لم ينحصر دوره في الدفعات المالية، والتغطية الإعلامية أغفلت «اسهام البرنامج في زيادة شمولية السجل المدني، واستقرار سعر الصرف، وتحريك السوق»(69) ما يخدم الاقتصاد وعملية التنمية.

لكن التغطيات الإعلامية تركز أحيانا على رؤية المانحين فقط دون الأطراف الأخرى، «بعض التغطيات تغفل الدور الحكومي في التنمية، وتبرز دور الوكالات الدولية، على الرغم من ان الحكومة في فترات سابقة كان تمول مشاريع التنمية بضعف ما تموله المؤسسات الدولية خاصة بعد اتفاقية سلام جنوب السودان»(70)

وبخصوص التغطية الإعلامية لإجراءات تحرير سعر الصرف، فقد غطت وسائل الاعلام تحذيرات اقتصاديون من نقص احتياطيات النقد الأجنبي وسيطرة تجار السوق السوداء وعجز ولاية وزارة المالية على الأموال العامة، كما حذروا من أن قرار تحرير سعر الصرف بالكامل، سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، مما سيؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والمنتجين ومقدمي الخدمات والسكان بشكل عام.(النموذج 5)

يقول خالد التيجاني رئيس تحرير جريدة إيلاف الاقتصادية في افتتاحية الصحيفة بعنوان «اقتصاد تحت الابتزاز» إن الحكومة سارعت لاتخاذ هذا القرار بتوحيد سعر الصرف للوفاء بالموعد النهائي لصندوق النقد الدولي. التي وضعت السودان تحت برنامج مراقبة الموظفين لتنفيذ إصلاحات فورية دون أي اعتبار للأزمة الاقتصادية في البلاد ، وطالب المجتمع الدولي بتحرير سعر الصرف كشرط لتمكين الحكومة من التصرف حتى في الجزء الصغير من التعهدات التي قطعتها في مؤتمر برلين. في نهاية العام الماضي كانت النتيجة صادمة، حيث تم دفع 10٪ فقط، وحتى هذا، منع المانحون الحكومة من استخدامها قبل تحرير سعر الصرف».

كان رد الفعل الشعبي على قرار البنك المركزي بتوحيد سعر الصرف غير متوقع بشكل مفاجئ، حيث قوبل القرار بترحيب حار من الغالبية العظمى من المواطنين داخل وخارج البلاد، واكتظت مواقع التواصل الاجتماعي بالدعوات والدعوات والعمل من أجل إنجاح هذه السياسة ومحاربة تجار السوق السوداء دعماً لاستقرار الاقتصاد.

تم تنظيم حملة مناصرة تحت هاشتاغ # "صرف وتحويل أموالك عبر البنك والتي قوبلت برد غير مسبوق من الشعب السوداني داخل وخارج البلاد. تم إطلاق المبادرات الفردية التي تم الإعلان عنها على فيسبوك وتويتر من قبل بعض أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، كما قام العديد من المهنيين مثل الأطباء والمهندسين والمحامين بنشر منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، يعبرون فيها عن رغبتهم في تقديم خدماتهم بأسعار مخفضة وأحيانًا مجانًا لكل من يقوم بتحويل أموالهم عبر النظام المصرفي الرسمي لجميع السودانيين في الداخل والخارج، وأفاد تلفزيون السودان أن أحد البنوك تلقى في يوم واحد مبلغا يزيد عن أربعة ملايين دولار من تحويلات الشتات والصرف المحلي.

تُنتَقد مواقع التواصل الاجتماعي بسبب نشر الأخبار الكاذبة والتحريض على العنف والكراهية، «إلا أنه يجب أن يحسب لها أنها كسرت الاحتكار التقليدي للحكومات على وسائل الإعلام، وأتاحت لمستخدميها مساحات واسعة من الحريات»(71)

ولكن «كما يقول المثل رب ضارة نافعة ربما تكون دوائر الاتهامات والشكوك المتزايدة التي تحوم حول وسائل الإعلام الجديد في مصلحة الإعلام التقليدي، الذي عانى من تراجع كبير في عدد مستخدميه وإيراداته جراء الانتشار غير المسبوق للإعلام الجديد»(72)

وفي خطوة مماثلة، أفادت وكالة الانباء الرسمية سونا، أن اتحاد رجال الأعمال السودانيين تعهد في لقاء مع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بإيداع مبلغ مليار دولار أمريكي في بنك السودان المركزي تحت اسم الاتحاد، وذلك عكس ما جاء في النموذج رقم (4).

من النموذج (1) يتضح غياب المعلومات او ايراد معلومات خاطئة لأن النموذج (6) أكد أن مسالة المهلة غير محددة بمعلومات صادرة عن مكتب البنك الدولي في الخرطوم. أنظر النموذج (6)، بينما يظهر (النموذج 2) معلومات خاطئة.

ويتضح من النموذج (2) و (3)، أن التغطية الصحفية لهذا الملف الاقتصادي ارتبط بالسياسة، وتباين المواقف الحزبية، «السبيل الوحيد للخروج من الوضع الاقتصادي الخانق بعد ثورة ديسمبر واستلام مقاليد الحكم حكومة انتقالية (محددة المهام) كان على الأرجح ان بتوصّل الأحزاب والسياسيين إلى اتفاق متكامل يحدّد شروط تأييدهم لخطة الإنقاذ التي رسمها الصندوق»(73)

لقد تأثر الملف كثيرا بالاستقطاب السياسي والتجاذب بين أطراف التحالف الحاكم (قوى الحرية والتغيير) «حيث قادت قوى اليسار حملة ضد التعاون مع صندوق النقد انطلاقا من قناعتها الفكرية والسياسية ورفضت هذه القوى سياسة الحكومة في التعامل مع مطلوبات الصندوق رغم أنها كانت جزءا من الحكومة»(74)

وسادت التوجهات الحزبية على نقاشات وتغطيات وسائل الاعلام المحلية، «لدرجة أصبح لا يكترث الجمهور أو هو ينظر بريبة وشك لأنه متأثر بتوجهات الأحزاب في السلطة أو خارجها»(75)، كما «لم تلتزم وسائل الإعلام الحياد كواحدة من متطلبات وسائل الإعلام»(76)

على الرغم من ذلك فإن التغطية مسيسة لاعتبار أن الملف نفسه مرتبط بالسياسة، «من خلال تغطيتي لهذا الملف لعشرة سنوات من مقر الصندوق في أمريكا، تيقنت أن التطبيع أو عدمه مع الصندوق مسألة متعلقة بالسياسة وليس بالاقتصاد»(77)

وبالتالي تؤثر التغطيات غير الدقيقة على مجمل الأوضاع الاقتصادية، «الاقتصاد يتحرك برسائل الاعلام، مثلا؛ كيلو من رمال جنوب كردفان عائده المالي أفضل من برميل للنفط، بينما الاعلام يضلل المجتمع بانشغاله بقضايا أخرى دون القضية الأساسية، لكن بعض الاخبار مثل كرة الثلج تكبر وتكبر ولكنها في النهاية تذوب»(78)

كما تؤثر في «غياب الثقة بين الحكومة والشّارع، لأن غياب المعلومة الرسميّة السريعة في وقتها لتوضيح الحقيقة، جعل الرأي العام أسيرا للإشاعات والتضليل الإعلامي»(79)

**مدخل لنموذج اعلامي تنموي بديل:**

تستخدم الدراسة النموذج، باعتباره مجموعة من الافتراضات، أي مجموعة من النظريات التي من الممكن عبرها تحديد وصف للحقيقة للحصول على افتراضات جديدة من شأنها التأثير على ظاهرة المعلومات الخاطئة والمضللة للجمهور.

**يطرح نموذج الاعلام التنموي لعالم الاتصال ويلبير شيرام دور الاتصال في التنمية الوطنية متتبعا الأثر لوسائل الإعلام، ويقول ولبير شرام «أن الثورات في أوروبا وأمريكا ما كانت لتتم دون وسائل الإعلام**

**وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم والتطور التكنولوجي والاتصالي، على أساس أن هذه التطورات أحدثت تطورا وتحولا عميقا في حياة الناس»(80)**

**ويضيف شرام أن الدور الذي لعبته وسائل الاتصال لتنبيه دول العالم الثالث على واقعها المتخلف كان له أثر كبير في إيقاظ الشعوب المتخلفة من سباتها وفي جعلها تتطلع إلى مستوى معيشة الشعوب المتقدمة، فالاتصال كان العامل الأهم في إيقاظ هذه الشعوب، كما أن الاتصال أعطى الدول النامية قنوات قوية تستطيع أن تبلغ بها جماهيرها رغم الحواجز الكثيرة.(81)**

**وحسب شرام، فإن وسائل الاعلام الموجهة هي الأكثر تأثيرا، لكنه يربطها بالسيطرة، وهو ما يتنافى مع التعددية والخصوصيات الثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة من دول إلى أخرى.** ومع تعدد تعريفات الباحثين للإعلام التنموي؛ فإنها تُجمع في مجملها «على أن الأساس المفاهيمي للإعلام التنموي يتخطى التعريف التقليدي للإعلام، من حيث تطلبه لعناصر المعلومات الدقيقة ومتابعة ورصد المشاريع التنموية والتحليل الموضوعي، واقتراح البدائل لتلبية احتياجات المجتمعات»(82) وبالتالي على «الجميع بحاجة إلى القيام بدوره، إذ يجب على شركات التكنولوجيا والمؤسسات الإعلامية إدخال التقنيات الحديثة اللازمة لفلترة الأخبار الزائفة، ومنع تسلل قراصنة البيانات إلى مواقعها»(83)

كما «يجب على المستخدمين الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية التي تحتم عليهم عدم التسرع في نشر الأخبار، حتى يتم التحقق من سلامتها بالرجوع إلى المصادر الرسمية ذات الثقة والمصداقية»(84) وتبرز أهمية لهذا النموذج من «الإعلام التنموي هو الجهاز العصبي لعملية التنمية، يهدف الى تعظيم مشاركة المجتمع في كافة عمليات التنمية وتحويله إلى مجتمع مساند للعملية التنموية وهذا ما تفتقده الاجهزة الاعلامية في شحذ همم المجتمع واصبحت تلقى باللوم على جهة واحدة دون غيرها رغم ان المجتمع يحتاج الى مشاركة حقيقية في كيفية توظيف موارده»(85)

«الآن نحتاج ان يكون لنا وظائف خاصة بالإعلام التنموي بعيدة جدا عن السياسة وعن الكسب الحزبي الضيق وعن هدف خدمة الدولة عبر هذا الاعلام، لأن كثرة اذاعات( اف إم ) والقنوات تعطي مساحة اكبر لبعض الأفراد والجهات، وكأن الإعلام أصلا هو وسيلة للتسويق والإعلان لبعض الناس، فمن الممكن أن تكون هنالك وظيفة إعلام تنموي حقيقي بعد أن تكون هنالك ثقافة للاعلام التنموي»(86) ويبدو أكثر تفصيلا في أن «الاعلام بشكل عام أصبح جزء من مناحي الحياة المختلفة، والسودان عليه ان يعالج الخلل في مناهج كليات الاعلام، وأن يمنح الاعلام الاقتصادي تخصصا منفردا وان لا يقسم في مناهج الاعلام العام، إضافة للتحديث»(87) و»من وظائف الاعلام عموماً والاعلام التنموي خصوصا ان يكافح التضليل الاعلامي وزيف الحقائق بابراز فوائد السياسات التي تحقق التنمية والعدالة الاجتماعية والنمو»(88)وأيضا «التعددية والتنوع الإعلامي هما الطريقة الوحيدة لمكافحة التضليل الإعلامي، عن طريق توفير مناخ للاستثمار في قنوات تلفزيونية، لأن من يمتلك المال والإمكانيات يتحكم في المعلومات والأخبار لمصلحته وأهدافه»(89) و»يمكن أن يساهم الإعلام التنموي في مكافحة التضليل الإعلامي في القضايا المرتبطة بالملف عبر رفع الوعي وتقديم نماذج موضوعية وإبراز الحقائق من دون تلوين أو تحوير»(90)

إلى جانب «ورفع القدرات للإعلاميين الذين يتعاطون مع الاقتصاد في جوانبه المختلفة وخلق قنوات فاعلة لتدفق المعلومات لتضييق مساحات الاجتهاد والرغبات التي يمكن أن تحدث تشويشا أو تضليلا»(91) وعلى سبيل المثال «عند اعلان واقعة محددة قبل وقوعها تشر شائعة حولها لمعرفة الرأى العام بصورة مسبقة لمعرفة رد الفعل، وكأ هذه الجهات في الطريق لإنشاء مكتب للصداع الاستراتيجي لمد وسائل الإعلام بالاكاذيب والمعلومات المضللة»(92)

لكن الاعلام التنموي يقوم على «عدم تحريف المعلومات والتكتم والتجاهل الاعلامي لقضية ما، وعدم الاعتماد على المصادر المجهولة والتهويل والتضخيم»(93)

كذلك من المهم لوكالات التنمية «مراجعة اسلوبها في الاتصال بالاعلام، وأن لا تضع المسؤولين السياسيين في مقدمة البرنامج عند الإعلان عنها، وأن تهتم بتقديم المعلومات النهائية للمشاريع، ومدى استفادة أصحاب المصلحة، أي التجهيز لتقديم المعلومة المفيدة»(94) وتاليا استنتاج لنموذج تنموي سوداني يراعي التحديات التي يواجهها السودان لحل معضلة التضليل الإعلامي في القضايا التنموية، مثل القضية الاقتصادية المرتبطة بعلاقة السودان بصندوق النقد الدولي:

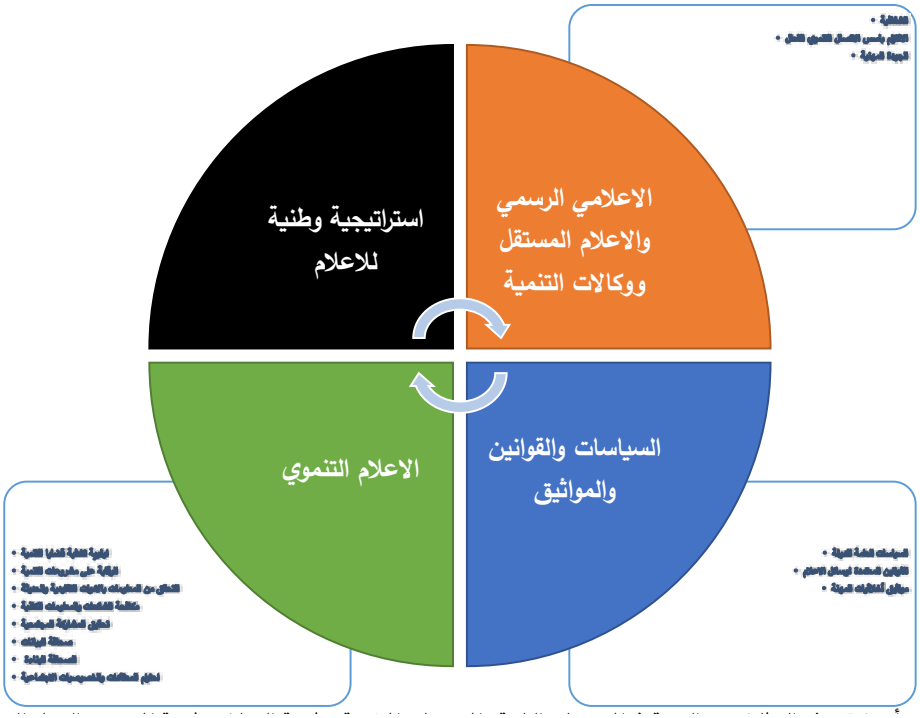

ويجب أن تفرق هذه الوظائف بين التنمية في المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة وطبيعة الوسائل وطبيعة المجتمع، والانتباه إلى أن الوظائف التي تؤديها الوسائل ليست بدرجة واحدة، وأن تحدد الوظائف وفقاً لوسائل الإعلام جديدة كانت أو تقليدية، إلى جانب الاهتمام بالاختلافات النوعية لمجالات التنمية المختلفة.

## النتائج:

1. تغطية وسائل الإعلام للعلاقة مع صندوق النقد لم تكن متوازنة خلال هذه الفترة، لكن لا يوجد تضليل إعلامي متعمد، بل ضعف في التغطية وسطحيتها، وخلط المعلومات بالرغبات والمزاج السياسي أدى إلى تعامل سطحي مع الملف.
2. توصلت الدراسة إلى أن التغطية الإعلامية ركزت على استجابة السودان الكاملة لاصلاحات صندوق النقد الدولي، بينما الحقائق تشير إلى غير ذلك، وساد التقصير الإعلامي في غالبية النماذج التي تم اختيارها.
3. يمكن أن يساهم الإعلام التنموي في مكافحة المعلومات الخاطئة في القضايا المرتبطة بالملف عبر رفع الوعي، وغيرها من أدوات المشاركة والتحقق من المعلومات.
4. تأثر الملف بالارث السياسي المناهض لسياسات صندوق النقد الدولي ومؤسسة البنك الدولي، وتسببت المعلومات الخاطئة والناقصة بشأن برنامج ثمرات الممول من البنك الدولي في تشويش اجتماعي واسع، وأظهرت أن غالبية التغطيات تعتمد عكس المعلومات الظاهرة بدل أن تكون فاعلة هي نفسها في تقصي الحقائق.
5. كانت للتغطية الإعلامية تأثير مباشر في قبول أو رفض الجمهور للإصلاحات الاقتصادية، ما أدى إلى تأثيرات اقتصادية مثل الركود الاقتصادي، وغياب الثقة بين الحكومة والشّارع، وعدم الثقة في النظام الاقتصادي الرسمي.
6. لم تكن الرؤية السياسية والفلسفية واضحة لوسائل الاعلام للبرنامج الاقتصادي، ما أدى إلى عدم الاتساق بين التغطيات الإعلامية للبرنامج، وبين الرسالة السياسية.
7. اغفلت التغطية مدى استجابة السودان لحزمة إصلاحات صندوق النقد الدولي، والطريقة التي تمت بها هذه الاستجابة، لكنها أيضا نبهت إلى خطورة الاستجابة الكاملة وتأثيراتها على استقلالية اقتصاد البلاد.

## الهوامش:

(1) تجمع السودان والبنك الدولي علاقة تعود إلى عام 1957 عندما انضمت البلاد إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير . كان السودان أيضًا أحد الأعضاء المؤسسين للمؤسسة الدولية للتنمية في عام 1960. واصلت المؤسسة الدولية للتنمية دعم جهود السودان في القطاعات الرئيسية بما في ذلك الزراعة والري والبنية التحتية والخدمات المالية. في 26 مارس 2021، قامت جمهورية السودان بتسوية متأخراتها المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ، مما مكنها من إعادة مشاركتها الكاملة مع مجموعة البنك الدولي (WBG) بعد ما يقرب من ثلاثة عقود. يعد سداد المتأخرات مع المؤسسة الدولية للتنمية خطوة رئيسية نحو تلبية المتطلبات اللازمة للحصول على إعفاء شامل من الديون الخارجية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC).. منعت متأخرات السودان من الحصول على تمويل من مجموعة البنك الدولي لما يقرب من ثلاثة عقود، مما حرم البلاد من مصدر مهم للتمويل لدفع النمو الاقتصادي والحد من الفقر.خلال العقود الثلاثة التي كانت الدولة متأخرة فيها، كان لدى البنك الدولي برنامج دعم محدود ممول من جهات مانحة أخرى. في السنوات الأخيرة، كان لدى البنك حافظة نشطة تبلغ حوالي 100 مليون دولار لدعم التعليم الأساسي ، والاستجابة لـ COVID19 ، وتنمية المجتمع، وإدارة الموارد الطبيعية. أعد البنك الدولي مذكرة مشاركة قطرية وقدم منحًا لمقاصة المتأخرات المسبقة يبلغ مجموعها 410 مليون دولار لبرنامج دعم الأسرة في السودان ، والذي تم تصميمه للتخفيف من تأثير التكيف الاقتصادي. وقد قوبل هذا التمويل بمبلغ 410 ملايين دولار أمريكي من جهات مانحة أخرى. يهدف البرنامج إلى تقديم تحويلات نقدية تصل إلى 80٪ من الأسر السودانية. تم إطلاق البرنامج في 24 فبراير 2021.

## المصادر والمراجع:


(1) سمير خضر، الصحافة الاقتصادية، ورقة مقدمة في برنامج تدريبي نظمته الوكالة الفرنسية لتنمية الاعلام، الخرطوم، ديسمبر 2022. ص 6

(2) صلاح عوض عمر، الدولة التنموية الديمقراطية، تقديم عبد الله حمدوك، مشروع الفكر الديموقراطي، سلسلة قراءة من أجل التغيير رقم 14، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2016.

(3) آدم بريمة حريكة، شيماء عوض حاج احمد ورقة الأداء الاقتصادي لحكومة الفترة الانتقالية، ترجمة مركز تأسيس للدراسات والنشر، الخرطوم، مايو 2022.

(4) بيان صحفي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ينظران في أهلية السودان للحصول على المساعدة من خلال المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون «هيبيك»، بتاريخ 26 مارس 021، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/03/26/pr2187-sudan-imf-and-wb-consider-sudan-eligible-for-assistance-under-enhanced-hipc-initiative

(5) سوتيريوس سارانتاكوس، البحث الاجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ترجمة شحدة فارع، سلسلة ترجمان، طبعة أولى، 2017م، بيروت. ص 264-263

(6) ويلبير شرام، أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية، دور الإعلام في البلدان النامية، ترجمة محمد فتحي/القاهرة، 1970.

(7) بيئة المعلومات المضللة في الفضاء السوداني في الفترة من سبتمبر 2021 حتى أكتوبر 2022، الخرطوم، نوفمبر 2022 منصة بيم ريبورتس، الإعلامية المستقلة.

(8) نهى عاطف، بسمة المهدي وبسمة الفاضل، مكافحة التضليل الإعلامي في العالم العربي، جائحة كوفيد19 نموذجا،أريج-شبكة اعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ناومان من اجل الحرية، عمان، بدون تاريخ.

(9) مجموعة مساهمون، البحث عن الحقيقة في كومة الأخبار الكاذبة، معهد الجزيرة للاعلام، دار الكتب القطرية، الدوحة، الطبعة الأولى،2017 .

(10) صالح أبو أصبع، الإعلام والتنمية- نموذج مقترح للاتصال التنموي في الإطار العربي الافريقي، دار البيان للصحافة والنشر، دبي، 1985.

(11) "Locksley, Gareth. 2009. The Media and Development : What's the Story?. World Bank Working Paper ; no. 158. World Bank. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/5924 License: CC BY 3.0 IGO."

(12) فاطمة نبيل علي سالم، الاعلام التنموي في الوطن العربي،متبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2019.

(13) فهد عبد الرحمن الشميمري، التربية الإعلامية.. كيف نتعامل مع الإعلام؟، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2010. ص 105-104

(14) فيصل الباقر، دليل وموجهات التعامل الصحفي مع أوضاع الطوارئ الصحية، صحفيون لحقوق الإنسان ( جهر)، السودان، مايو 2020، swenainadam.www//:sptth. 4941=p?/moc.

(15) نفس المرجع الستبق

(16) نفس المرجع السابق

(17) نفس المرجع السابق

(18) منصة بيم ريبورتس، بيئة المعلومات المضللة في الفضاء السوداني، الخرطوم، نوفمبر 2022، ص 46

(19) فؤادة عبد المنعم البكري، الاتصال الشخصي فى عصر تكنولوجيا الاتصال، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

(20) فاطمة نبيل علي سالم، الإعلام التنموي في الوطن العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2019، ص 18

(21) آمال عوض الحسن، الاتصال التنموي الريفي- الطريق إلى التنمية الحقيقية والمشاركة المجتمعية في السودان، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، الخرطوم 2008.

(22) حسان سعد الدين مقدم البرنامج الشهير من مواقع التنمية، لقاء تلفزيوني مع نادية عثمان بابكر، قناة أم درمان الفضائية، بتاريخ 2013، منشور على موقع يوتيوب www//:sptth. 8CuMWd2HCIZ=v?hctaw/moc.ebutuoy.

(23) سمير خضر، دور الصحافة الاقتصادية، ورقة مقدمة في برنامج تدريبي نظمته الوكالة الفرنسية لتنمية الاعلام، الخرطوم،ص 6، ديسمبر 2022

(24) مجموعة أوراق عليمية، الاعلام والاقتصاد، وكالة الأنباء الكويتية، الكويت، مايو 1998. ص 46

(25) فرانسيس جرين وبيتر نور، دراسات نقدية في النظريات الاقتصادية، تحرير لكتاب الاقتصاد لبول ساموبلسون، ترجمة نعمان كنفاني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987. ص 5

(26) المصدر نفسه ص 43

(27) أنور هارون شمبال، الصحافة السودانية وصنع القرار الاقتصادي،سينان العالمية للطباعة،

الخرطوم، 2010. ص 49-48

(28) آدم بريمة حريكة وشيماء عوض حاج احمد، ورقة الأداء الاقتصادي لحكومة الفترة الانتقالية، ترجمة مركز تأسيس للدراسات والنشر، الخرطوم، مايو 2022

(29) فاطمة بابكر محمود، الرأسمالية السودانية ..اطليعة للتنمية؟، معهد البديل الافريقي، لندن، الطبعة العربية 2006.ص 56

(30) المصدر السابق

(31) صلاح عوض عمر، الدولة التنموية الديمقراطية، تقديم عبد الله حمدوك، مشروع الفكر الديموقراطي، سلسلة قراءة من أجل التغيير رقم 14، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2016

(32) المصدر السابق

(33) علي العراقي، مقاربات في فلسفة التنمية، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، الخرطوم، 2018.

(34) المصدر السابق

(35) عبد الرحمن السلمابي، واقع وآفاق التطور الديموقراطي والاقتصاد في السودان، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، 2012. ص 6

(36) عبد الله حمدوك، جلسة حوارية حول المدارس الفكرية لمفهوم التنمية، مجلة الحداثة، شركة دار الحداثة للأنشطة الثقافية والاعامية المحدودة، العدد 7، 2017.

(37) المصدر السابق

(38) المصدر نفسه

(39) المصدر نفسه

(40) المصدر نفسه

(41) المصدر نفسه

(42) المصدر نفسه

(43) المصدر نفسه

(44) عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الجزء الثاني، شركة دواية للكتب السودانية، الطبعة الثالثة، الخرطوم، 2012. ص 5

(45) شيماء عوض حاج احمد، جامعة الخرطوم قسم الاقتصاد، ورقة الاقتصاد السوداني: التاريخ، الأداء، وقضايا اقتصادية معاصرة، برنامج تدريبي للصحفيين الاقتصاديين للوكالة الفرنسية لتنمية الاعلام، الخرطوم، ديسمبر 2022

(46) المصدر السابق

(47) المصدر نفسه

(48) المصدر نفسه

(49) المصدر نفسه

(50) هيثم فتحي، محلل اقتصادي لوسائل الاعلام، مقابلة مع الباحث عبر الواتساب بتاريخ 2 فبراير 2023 الساعة العشرة مساء. ص 49

(51) أبوبكر التجاني، خبير اقتصادي، مقابلة مع الباحث عبر الواتساب، بتاريخ 5 فبراير 2023، الساعة التاسعة مساءا.

(52) شادية عربي، مؤسسة إدارة الاعلام الاقتصادي بوزارة المالية، مقابلة بالواتساب، بتاريخ 9 فبراير 2023، الساعة التاسعة صباحا.

(53) المصدر السابق

(54) النور أحمد النور، صحفي ورئيس تحرير سابق، مقابلة عبر الواتساب، بتاريخ 12 فبراير 2023 الساعة التاسعة مساءا

(55) هناء عوض الحسن، أستاذة الاعلام جامعة السودان المفتوحة، مقابلة بالواتساب، بتاريخ 8 فبراير الساعةالسابعة مساءا.

(56) اكرام مجتبى حيدر، مذيعة البرنامج الاقتصادي باذاعة الدانقا، مقابلة عبر الواتساب، بتاريخ 10 فبراير الساعة العاشرة صباحا.

(57) طارق شريف، رئيس تحرير مجلة حواس الاقتصادية، مقابلة عبر الواتساب، بتاريخ 8 فبراير الساعة الثامنة مساءا.

(58) عاصم إسماعيل، صحافي متخصص في تغطية مجالات الاقتصاد، مقابلة عبر الواتساب، بتاريخ 14 يناير 2023، الساعة الثانية ظهرا.

(59) تقرير صحفي، شبكة رصد الاخبارية، بتاريخ،23 ابريل 2023، شوهد 17 يناير 2023 الساعة الخامسة مساء، /krowtennaduSdsaR/moc.koobecaf.bew//:sptth
rdr_&1=cdr_&3=epyt?/273129290900818/489178017961501.a/sotohp

(60) مصدر سابق، بيئة المعلومات المضللة في الفضاء السوداني في الفترة من سبتمبر 2021 حتى أكتوبر 2022، الخرطوم، نوفمبر 2022 منصة بيم ريبورتس، الإعلامية المستقلة.

(61) الحاج الموز، جريدة الميدان، نشر على صفحة الجريدة في فيسبوك بتاريخ 25 ديسمبر 2022، مشاهدة الأربعاء 17 يناير 2023 الساعة الثالثة ظهرا، /moc.koobecaf.bew//:sptth
=q?pot/hcraes

(62) الخميس, 25 فبراير, 2021 صحيفة التغيير الالكترونية، https://www.altaghyeer.info/ar، شوهد 17 مارس 2023الساعة السادسة مساءا

(63) محجوب عيسى، تقرير صحفي، جريدة الحراك، العدد 64، الأحد 18 أبريل 2021

(64) مروة الأمين، تقرير صحفي، جريدة الجريدة، ص4، العدد رقم 3997، الأربعاء25 يناير 2023

(65) عادل عبد العزيز، كاتب ومحلل اقتصادي، مجموعة واتساب باسم مقالات د.عادل عبد العزيز، نشر بتاريخ 25 يناير 2023.

(66) متوكل عمران، مدير الاتصال والاعلام السابق ببرنامج ثمرات، محادثة هاتفية مع الباحث، بتاريخ 16 يناير 2023.

(67) المصدر السابق

(68) المصدر نفسه

(69) شادية عربي مصدر سابق

(70) ندى أمين، كاتبة وباحثة في مجالات الإعلام والتنمية، مقال بعنوان: الأخبار الزائفة والقرصنة الإلكترونية، بتاريخ 61/4/8102/snoinipo/ten.areezajla.www//:sptth

(71) المصدر السابق

(72) هيثم فتحي مصدر سابق

(73) النور أحمد النور مصدر سابق

(74) أبوبكر التجاني مصدر سابق

(75) هناء عوض مصدر سابق

(76) شادية عربي مصدر سابق

(77) المصدر نفسه

(78) هيثم فتحي مصدر سابق

(79) أنظر ويلبير شرام، أجهزة الاعلام والتنمية الوطنية، 1970

(80) المصدر نفسه

(81) ندى أمين، كاتبة وباحثة في مجالات الإعلام والتنمية، مقال بعنوان: الإعلام التنموي.. قصص غير محكية، بتاريخ 4/4/8102/snoinipo/ten.areezajla.www//:sptth/

(82) ندى أمين الأخبار الزائفة مصدر سابق

(83) المصدر نفسه

(84) عاصم إسماعيل مصدر سابق

(85) إكرام مجتبى مصدر سابق

(86) شادية عربي، مصدر سابق

(87) هيثم فتحي، مصدر سابق

(88) المصدر نفسه

(98) النور أحمد النور، مصدر سابق

(90) المصدر نفسه

(91) هناء عوض، مصدر سابق

(29) المصدر نفسه

(93) متوكل عمران، مصدر سابق